يونسكو برس UNESCO

مكتب الخدمات الصحفية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

اليونسكو والإنتربول تعززان تعاونهما لمكافحة الاتجار بالتحف الفنية العراقية

باريس، 09 تموز/يوليو 2003 – قامت اليونسكو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أمس بتعزيز تعاونهما في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية العراقية من خلال التوقيع على تعديل لاتفاقية التعاون القائمة بين المنظمتين منذ عام 1999.

وأشاد مدير عام اليونسكو، كويشيرو ماتسورا، بتوقيع الاتفاق قائلاً: " إنّ هذا الاتفاق، فضلاً عن التقدم الذي يحققه لصالح حماية التراث الثقافي العراقي، يشهد على عزم المجتمع الدولي بإدراج مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ضمن أولوياته، مع الاعتراف بأنّه لا يمكن اعتبار تلك الممتلكات بمثابة سلعة عادية، وإنما عنصر من العناصر الجوهرية لهوية الشعوب".

جرى التوقيع على التعديل في 8 تموز/يوليو في مقر المنظمة من قِبَل نائب المدير العام لقطاع الثقافة، منير بوشناقي، والمدير التنفيذي للخدمات الشرطية لدى الإنتربول، ويلي دريدر. ويُذكر أنّ هذا التعديل يحدّد إطاراً لإنشاء وتشغيل قاعدة بيانات حول الممتلكات الثقافية المسلوبة في العراق، والتي عُهد بمسؤوليتها العلمية لليونسكو.

وجاء قرار اعتماد هذا المشروع في أعقاب الاجتماع الذي نظم حول التراث الثقافي العراقي في مقرّ الإنتربول في مدينة ليون (فرنسا) في 5 و6 أيار/مايو 2003. وسيسمح بموجبه لأجهزة الجمارك والشرطة ومختلف العاملين في السوق العالمي للفن بالإفادة من المعلومات المحدثة بانتظام حول الممتلكات الثقافية المسلوبة في العراق.

وسيتم إعداد حصيلة بالقطع المسلوبة في العراق استناداً إلى البيانات التي تقدمها اليونسكو – والتي ستقوم بتأمين خبراتها العلمية في هذا المجال إلى جانب منظمات وطنية ودولية أخرى – في قرص مدمج ضوئي، مخصص للممتلكات المسلوبة عبر العالم، من إنتاج الإنتربول، التي تقوم بتحديثه كلّ شهرين منذ عام 2001 (متوفر بالفرنسية والإنكليزية والإسبانية). كما سيتوفر قريباً على الإنترنت.

وكانت اليونسكو قد طلبت من الإنتربول في آذار/مارس 2003 تعزيز نشاطها في مجال مكافحة التجارة بالممتلكات الثقافية العراقية. كما أرسلت ممثلاً عن المنظمة ضمن بعثتها الثانية للخبراء إلى العراق، بقيادة منير بوشناقي، في الفترة من 28 حزيران/يونيو إلى 5 تموز/يوليو 2003، من أجل إعداد حصيلة بوضع التراث العراقي.

.../...

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ المنظمتين تتابعان، ومنذ سنوات عديدة، اتصالاتهما بشأن القطع المسلوبة التي يُسجل ظهورها ثانيةً في السوق العالمي للفن. كما تشارك الإنتربول بالأخص في اجتماعات اللجنة الدولية الحكومية لليونسكو لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية وردّها في حال الاستيلاء غير المشروع، والتي تعقد كلّ عامين. ويُذكر أيضاً أنّ المنظمتين تواصلان تعاونهما في مجال تدريب أخصائيين لمكافحة التجارة غير المشروعة بالممتلكات الثقافية في العديد من البلدان.

يندرج نشاط اليونسكو في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في إطار تنفيذ اتفاقية عام 1970، التي تعتبَر المنظمة مؤتمنَة عليها. وتعد هذه الاتفاقية إلى يومنا هذا 100 بلد طرف فيها (بما فيها العراق وعدّة دول بارزة في السوق العالمي للفن) وهي تركز على التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بوسائل غير مشروعة (1).

ومن جهة ثانية، ورد ضمن الفقرة 7 للقرار 1483 الصادر في 22 أيار/مايو 2003 عن مجلس الأمن الدولي أنّ المجلس(2) "يقرّر أنّ تتخذ جميع الدول الأعضاء الخطوات المناسبة لتسيير أن تعود بسلام إلى المؤسسات العراقية تلك الممتلكات الثقافية العراقية والأشياء الأخرى ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والثقافية وذات الأهمية العلمية النادرة وذات الأهمية الدينية، التي أخذت بصورة غير قانونية من المتحف الوطني العراقي، والمكتبة الوطنية، ومن مواقع أخرى في العراق، منذ اتخاذ القرار 661 (1990) في 6 آب/أغسطس 1990، بما في ذلك عن طريق فرض حظر الاتجار بهذه الأشياء أو نقلها وكذلك الأشياء التي من المعقول الاشتباه في أنها أخذت بصورة غير قانونية، ويطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والإنتربول، والمنظمات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء المساعدة في تنفيذ هذه الفقرة".

(1) http://www.unesco.org/culture/legalprotection

(2) http://www.un.org/arabic/documents/scres.htm

****

الاتصال بـ :
Sophie Boukhari, Bureau de l'information du public, Section éditoriale
Tél. : 33 (0)1 45 68 17 03 ;
s.boukhari@unesco.org